



البلاد ما زالت قادرة على تحمل الصدمات بفضل قوتها المالية.. وتحدي تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز المدخرات أصبح أكثر إلحاحاً

«صندوق النقد» ينصح الكويت: إصلاح الأجور وإلغاء الدعم والعمل على الضرائب



مواصلة الإصلاحات بقيادة «الخاص».. ستكون حاسمة

أكد صندوق النقد على ضرورة أن تكون إصلاحات الحكومة المالية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المالية العامة ويجب أن تهدف الإصلاحات إلى تعزيز الشفافية المالية وتحديث المشتريات العامة وتعزيز كفاءة الإنفاق العام ومن شأن هذه الخطوات أن تقلل من نقاط الضعف أمام الفساد وتعزز إصلاحات المالية العامة. ورأى أن سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي لأنها تقدم دعامة فعالة للاستقرار النقدي مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة أن تركز إصلاحات القطاع المالي على تعزيز المرونة وتعميق الشمول المالي للحد من المخاطر الأدبية ويجب على الحكومة الكويتية تعزيز إطار العمل التصحيحي وإنشاء نظام خاص لتسوية أوضاع البنوك وإلغاء ضمان الودائع الشاملة. ورحب خبراء الصندوق في البيان بالجهود المتواصلة التي يبذلها (المركزي) الكويتي لإعادة معايرة الأدوات التحوطية الكلية لتحقيق التوازن بين الاستقرار المالي واعتبارات النمو الاقتصادي، كما أن تخفيف سقف سعر الفائدة على القروض التجارية تدريجياً من شأنه أن يوسع الإقراض لقطاعات السوق الجديدة.

ولفت صندوق النقد الدولي إلى أن مواصلة الإصلاحات لتعزز النمو المتنوع بقيادة القطاع الخاص ستكون حاسمة ومع تقليص نمو العمالة في القطاع العام يجب أن ينشأ قطاع خاص نابض بالحياة لاستيعاب العدد الكبير من الكويتيين الذين يدخلون سوق العمل في السنوات القادمة. وأشار إلى أن تمكن القطاع الخاص يتطلب من الإزدياد تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتعزيز المنافسة في السوق وتحسين بيئة الأعمال وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي بذل المزيد من الجهود لإصلاح إطار الإسعار والحد من اللوائح المفرطة وتسهيل التجارة عبر الحدود. وبين أنه بهدف تخفيف الكويتيين على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص ينبغي تقليص فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص مصحوباً بإصلاح برامج التعليم والتدريب لتعزيز روح المبادرة وتزويد الخريجين بالمهارات اللازمة للوظائف المطلوبة.

حجم تأثير «كورونا» على الاقتصاد الكويتي.. صعب تحديده حالياً

أكد صندوق النقد الدولي ملحقاً توضيحياً درس أثر انتشار فيروس كورونا والمخاطر السلبية على التوقعات الاقتصادية والمالية للكويت، وتقييم استجابة السياسات والمعالجات التي اتخذتها لمواجهة تلك المخاطر، وهذا الملحق يغطي البيانات المتاحة حتى 12 مارس الجاري. وأوضح أن الكويت تأثرت بتفشي فيروس كورونا وبلغ عدد الحالات المصابة بالفيروس نحو 123 (حتى 16 مارس الجاري) ولاحتواء انتشار الفيروس أوقفت الرحلات الجوية التجارية، وأغلقت المدارس والجامعات وحظرت التجمعات الاجتماعية وفي 11 الجاري تم الإعلان عن تعطيل العمل رسمياً وخفض أعداد العاملين في جميع الجهات الحكومية باستثناء تلك المكلفة بحالات الطوارئ. وأشار الصندوق إلى أن الحكومة ستستمر بدفع الرواتب لجميع الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في حين تم إغلاق معظم فروع البنوك ويعمل (المركزي) مع البنوك التجارية لضمان الوصول دون انقطاع إلى الخدمات المالية بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات. وذكر أنه بعد قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة على الدولار إلى الصفر قام المركزي الكويتي بخفض أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار نقطة مئوية واحدة والتزامه بتوفير السيولة حسب الحاجة إلى جانب ذلك أنشأ «المركزي» صندوقاً قيمته 10 ملايين دينار (نحو 30,3 مليون دولار) بتمويل من البنوك الكويتية لدعم جهود الحكومة في مكافحة الفيروس. وأشار الصندوق إلى أن هذه التطورات أدت إلى تقادم التوقعات على المدى القريب وزيادة حالة عدم اليقين مقارنة بتقرير خبراء الصندوق، مبيناً أن تفشي فيروس كورونا المستجد وإجراءات احتوائه ستؤثران على النشاط الاقتصادي ولكن يصعب تحديد حجم التأثير عمق الصدمة ومدتها ما زال غير معروفين.

- الكويت تمتلك احتياطات مالية كبيرة.. لكن استنزافها يقلص فرص مواجهة تحدياتها من موقع قوة
- انكماش متوقع للناتج المحلي إلى 0,7% في 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط وتقليص الإنتاج
- الاقتراض العام كحل مؤقت يبطل استنفاد الأصول السائلة.. لكنه سيؤدي إلى تراكم سريع للديون
- استمرار السياسات المالية الحالية سيحول رصيد المالية العامة إلى عجز متزايد بالسنوات المقبلة

أنه سيؤدي إلى تراكم سريع للديون الحكومية.

تصحيح مالي

وأضاف أن الكويت تحتاج إلى تصحيح مالي طموح ومناسب للنمو وعادل اجتماعياً، مشيراً إلى أن التصحيح المقترح من قبل خبراء الصندوق سيخفف الإنفاق الحكومي الجاري من خلال معالجة جمود الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات غير النفطية وخلق مساحة للاستثمار المعزز للنمو.

وأكد البيان الختامي للصندوق ضرورة إصلاح فائز الأجور العامة الكبيرة وإلغاء الدعم الحكومي والتحويلات المعقدة لصالح خطط التعويض المستهدفة في حين يستوجب النظر إلى الحكومة في مجال الإيرادات العامة الشروع في مشاورات واسعة النطاق ومضاعفة الجهود لإشراك مجلس الأمة ومواصلة العمل الفني بشأن الضرائب على مستوى دول الخليج وضريبة القيمة المضافة.

وذكر أن إطار المالية العامة القائم على القواعد سيسحسن إدارة الإيرادات النفطية ومن شأن وجود تلك الأطر المالية أن يساعد في ربط السياسة المالية بهدف طويل الأجل للمساواة بين الأجيال، كما أن القاعدة المالية المعاصرة بشكل جيد تساعد في التوفيق بين المدخرات طويلة الأجل وأهداف الاستقرار الاقتصادي على المدى القريب.

وأوضح أن من شأن هذه القاعدة أن تساعد في إرساء القدرة على التنبؤ بالسياسة وتمنع السياسات المالية المسيرة للدورات الاقتصادية وضمن مكاسب دائمة من التصحيح ولحين وضع قاعدة مالية معاصرة بشكل صحيح يجب الحفاظ على الترتيبات الحالية فيما يتعلق بالتحويل إلى صندوق الأجيال القادمة.

خاص نشط وضمن الإدخار الكافي من ثروة النفط للأجيال القادمة. وأوضح أن الكويت تمتلك احتياطات مالية كبيرة وديوناً عامة منخفضة لكن تضيق تلك الفرص في مواجهة تحدياتها من موقع قوة، مشيراً إلى أنه من دون تصحيح مسار المالية العامة للدولة ستزداد التحديات المالية والتمويلية حدة فالارتفاع الأخير في الإنفاق العام قد أضعف الوضع المالي الأساسي للدولة.

وقال إنه في ظل استمرار السياسات المالية الحالية سيحول رصيد المالية العامة إلى عجز متزايد، وبعد حساب التحويلات الإلزامية إلى صندوق الاقتراض القادمة ستصبح الاحتياجات التمويلية كبيرة على المدى المتوسط، ما يستوجب النظر إلى جهة وأرصدة المالية العامة والخارجية من جهة أخرى يؤدي إلى إبطاء استنفاد الأصول المالية السائلة إلا

تقليل الاعتماد على النفط

وعن تقييم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أفاد بأن التحدي المتمثل في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز المدخرات أصبح أكثر إلحاحاً وتؤثر التوقعات المنخفضة للإيرادات النفطية على النمو في المدى القريب من جهة وأرصدة المالية العامة والخارجية من جهة أخرى وزاد هذا من الحاجة إلى الإصلاحات لإنشاء قطاع

مما أدى إلى الاستمرار في اللجوء إلى السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجوزات في الموازنة العامة.

وتوقع أن يؤدي السحب المستمر من الأصول المالية لصندوق الاحتياطي العام إلى تراجع الأرصدة الإجمالية والسائلة إلى نحو 24 و 56٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب في يونيو 2019، مبيناً أنه على الرغم من ذلك وأصلت أصول صندوق الأجيال القادمة وصندوق الاحتياطي العام نموها.

وأكد الصندوق متانة القطاع المصرفي إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي نحو 17,6٪ في سبتمبر الماضي في حين تتمتع البنوك بسيولة وفيرة على المدى القصير وبقاء معدل صافي القروض غير المنتظمة بعد خصم المخصصات المحددة منخفضاً في حين

السقوف التحوطية الكلية على القروض الشخصية والظروف النقدية الداعمة. وبين أن حيز المالية العامة الأساسي تقلص في السنة المالية 2018/2019، حيث تراجع رصيد الموازنة العامة غير النفطية (باستثناء دخل الاستثمارات الحكومية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مع استمرار ارتفاع الإنفاق الحكومي، وبيقت الاحتياطات التمويلية للموازنة العامة (بحساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية) كبيرة عند نحو 7,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الدين العام

ورأى صندوق النقد أنه بالنظر إلى انتهاء الإذن للحكومة بالاقتراض العام منذ أكتوبر 2017، فإنها لم تتمكن من إصدار دين جديد

أكد صندوق النقد الدولي قدرة الكويت تحمل الصدمات الأخيرة، وذلك من منطلق قوة أصولها الوفيرة في بنك الكويت المركزي، والاحتياطات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار ومساحة الإقراض الكبيرة للقطاع المصرفي، التي تدعم مرونة المالية العامة للدولة في مواجهة الصدمات.

جاء ذلك في البيان الختامي لصندوق النقد الدولي الذي نشره أمس بمناسبة اختتام مشاورات عام 2020 مع الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق إضافة إلى ملحق توضيحي عن آثار انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19).

تراجع النمو

وأضاف الصندوق أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية في الكويت تعزز إلى نحو 3٪ عام 2019 مدفوعاً بالإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي انكماشاً بنحو 1٪ في ظل اتفاقية (أوبك +) بين منظمة الدول المصدرة للبترول ودول من خارجها.

وأوضح أنه محصلة لذلك من المتوقع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت إلى نحو 0,7٪ العام الماضي مقارنة بنحو 1,2٪ عام 2018، لافتاً إلى أن فوائض المالية العامة والحساب الجاري تراجعت بسبب انخفاض أسعار النفط والإنتاج، فيما ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 1,1٪ العام الماضي مقارنة بنحو 0,6٪ في 2018.

وأشار الصندوق إلى تسارع نمو الائتمان إلى نحو 4,4٪ في نهاية عام 2019 مقارنة بنحو 3,9٪ في نهاية عام 2018، مدفوعاً بتراجع

متوسط أسعار النفط ينخفض 16,5 دولاراً للبرميل

ذكر صندوق النقد أن أسعار النفط شهدت تراجعاً حاداً في 8 مارس الجاري إثر فشل محادثات «أوبك +» لخفض الإنتاج، وعلى الرغم من أن أسعار النفط تعافت بشكل محدود فإنها لا تزال أقل بكثير من مستويات الأسعار التي افترضها خبراء الصندوق ضمن توقعاتهم للاقتصاد الكلي وينطبق هذا بشكل خاص على التوقعات

تباطؤ النمو غير النفطي إلى 2٪ خلال 2020

توقع الصندوق تباطؤاً في القطاعات غير النفطية خلال العام الحالي ويتبعه انكماش في عام 2021 إذ قام خبراء الصندوق بمراجعة توقعاتهم لنمو القطاعات غير النفطية إلى ما نسبته 2 و 4٪ للأعوام 2020 و 2021 على الترتيب مقارنة بنمو بنحو 3 و 3,5٪ على الترتيب. وأبقى الصندوق على توقعاته المرتبطة بإنتاج النفط دون تغيير نظراً إلى تزايد حالة عدم اليقين، إذ تشير الافتراضات المعدلة لأسعار النفط إلى تدهور أكثر حدة في الأرصدة المالية والخارجية، كما يشير انخفاض سعر النفط في عام 2020 إلى تراجع الأرصدة المالية والخارجية

دعم الشركات المتضررة.. بشرط قدرتها على الاستمرار

إلى توفير دعم مؤقت وموجه للشركات المتضررة بشدة والتي تكون قابلة للاستمرار خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط مرة أخرى يؤكد الحاجة لقاعدة مالية تعزز الاقتصاد من تقلبات المفرطة في أسعار النفط مع ضمان مستويات من الادخار تكون كافية للمستقبل. وأكد صندوق النقد الدولي أن الكويت

قال الصندوق إنه يجب أن تكون الأولوية الفورية لاحتواء انتشار الفيروس وتخفيف آثاره الاقتصادية، موضحاً أن احتواء الإنفاق العام في الموازنة سيسمح بخلق مساحة كافية لاستيعاب الإنفاق على الرعاية الصحية الإضافية في المقام الأول من خلال إعادة ترتيب أولويات المشاريع الرأسمالية. وأضاف أن على السلطات ضمان وجود سيولة كافية في القطاع المصرفي وقد تحتاج

تستطيع تحمل الصدمات الأخيرة من منطلق قوتها فالأصول الوفيرة التي يتمتع بها (المركزي) والاحتياطات الكبيرة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار التي تقدر بنحو 435٪ من الناتج المحلي الإجمالي وما يتمتع به القطاع المصرفي من مساحة كبيرة للإقراض ومعدلات الرسملة الجيدة تدعم المرونة المالية للدولة في مواجهة الصدمات. وذكر أنه على الرغم من تقلبات الأسواق

لاتزال عائدات السندات منخفضة وفي حال لم يقر قانون الاقتراض العام الجديد أو اشتدت المخاطر بانخفاض أسعار النفط وتداعيات أكثر شدة من تفشي فيروس كورونا وارتفاع تكاليف الاقتراض يمكن للحكومة التفكير في سحب مؤقتاً من صندوق الأجيال القادمة على أن تعاد تلك الأموال المسحوبة بمجرد تطبيق الوضع القائم على مسار إصلاحات مالية متوسط الأجل ذات مصداقية.